

# الفهرس

الصفحة	الموضوع	مقدمة :
٧	باب الأول	
١١	تعريف بالتوقيع الإلكتروني	
	الفصل الأول	
	قواعد العامة في التعريف	
	بالتوقيع الإلكتروني	
١٣	المبحث الأول : القواعد العامة في التعريف بالتوقيع الإلكتروني .	
١٤	المبحث الثاني : صور التوقيع الإلكتروني .	
٢٣	لولا : التوقيع الرقمي أو الكودي .	
٢٣	- طرق تشفير التوقيع الإلكتروني .	
٣١	ثانياً : التوقيع بالقلم الإلكتروني .	
٣٢	المبحث الثالث : حجية التوقيع الإلكتروني .	
	الفصل الثاني	
	تعريف بالتوقيع الإلكتروني	
٣٨	في القانون المصري	
٤٣	المبحث الأول : الكتابة الإلكترونية .	
٥٠	المبحث الثاني : المحرر الإلكتروني .	
٦٠	المبحث الثالث : التوقيع الإلكتروني .	
٧٢	المبحث الرابع : الوسيط الإلكتروني .	
٧٦	المبحث الخامس : الموقع .	

## الصفحة

## الموضوع

- ٨٠ - الموقع في القانون النموذجي للتوقيع الإلكتروني  
٨١ الصادر عن - أنيسترال - .  
٨٢ - ضبط بيانات إنشاء التوقيع .  
٨٣ - عدم قابلية التوقيع الإلكتروني للتغيير .  
٨٤ - تكاملية البيانات التي يتعلق بها التوقيع الإلكتروني .  
٨٥ - مسؤولية الموقع .  
٨٦ المبحث السادس : التعريفات الأخرى .  
٨٧ ١ - المعاملة الإلكترونية .  
٩١ ٢ - شهادة التصديق الإلكتروني .  
٩٢ ٣ - المتعامل .  
٩٣ ٤ - جهة الترخيص .  
٩٤ ٥ - جهة التصديق .

## الفصل الثالث

### التعريف بالتوقيع الإلكتروني في

- ٩٥ قانون المبادرات والتجارة الإلكترونية في تونس  
٩٦ المبحث الأول : التعريف بالتوقيع الإلكتروني .  
أولاً : مراعاة الشروط التقنية - الفنية - للتوقيع الإلكتروني .

١٠٠ ثانياً : إعلام جهة التصديق - بالاستعمال غير

١٠٦ المشروع - للتوقيع الإلكتروني .

ثالثاً : الحرص على صدق البيانات التي تعطى لمزود خدمة المصادقة الإلكترونية .

رابعاً : الحق في التعويض .

الصفحة	الموضوع
١٨٨	<b>المبحث الثاني : التعريف بالوثيقة الإلكترونية .</b>
١٢٥	<b>الفصل الرابع</b>
١٢٦	<b>التعريف بالتوقيع الإلكتروني</b>
١٢٧	<b>في قانون إمارة دبي</b>
١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> <li>١ - التوقيع ينفرد به صاحبه .</li> <li>٢ - إثبات هوية صاحب التوقيع .</li> <li>٣ - سيطرة صاحب التوقيع على منظومة التوقيع ذاته .</li> <li>٤ - سلامة مضمون الرسالة الإلكترونية التي ارتبط بها التوقيع .</li> </ul>
١٣١	<b>الباب الثاني</b>
١٣٣	<b>جهات التصديق الإلكترونية</b>
١٣٥	<b>والشهادات الصادرة عنها</b>
١٣٧	<b>الفصل الأول</b>
١٤١	<b>توثيق المعاملات الإلكترونية في قانون الأمم المتحدة النموذجي للتوقيع الإلكتروني</b>
١٤٢	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الوضع في الاتحاد الأوروبي .</li> <li>- قانون التوقيع الإلكتروني النموذجي .</li> <li>- الأطراف طالبة التوثيق (الطرف المعلم) .</li> </ul>
١٤٣	<b>الفصل الثاني</b>
١٤٤	<b>خدمات المصادقة الإلكترونية</b>
١٤٥	<b>في القانون التونسي</b>
١٤٦	<b>المبحث الأول : شروط ممارسة خدمة المصادقة الإلكترونية .</b>
	<b>١ - الجنسية التونسية .</b>

الصفحة	الموضوع
١٤٧	٢- شرط الإقامة في تونس .
	٣- الحقوق المدنية والسياسية وصحيفة الحالة الجنائية .
١٤٨	٤- الحصول على الشهادات العلمية الازمة لذلك .
١٤٨	٥- عدم الإرتباط بنشاط مهني آخر .
	<b>المبحث الثاني : كراس شروط خدمات المصادقة الإلكترونية .</b>
١٥٠	١- ملف طلبات الشهادات .
١٥٠	٢- أجال دراسة الملفات .
١٥١	٣- الإمكانيات المالية والبشرية لمارسة النشاط .
	٤- تأمين التفاعل المتبادل للأنظمة وربط سجلات الشهادات .
١٥١	٥- قواعد الإعلام بخدماته والشهادات التي سلمها .
١٥٢	<b>المبحث الثالث : وسائل حماية الشهادات الرقمية .</b>
١٥٧	<b>المبحث الرابع : السجل الإلكتروني .</b>
١٥٩	<b>المبحث الخامس : التزام - مزود الخدمة - بالسرية .</b>
١٦٣	<b>المبحث السادس : شروط تسليم الشهادة الرقمية .</b>
	<b>المبحث السابع : بيانات شهادة المصادقة الإلكترونية .</b>
١٦٩	<b>( الشهادة الرقمية )</b>
	<b>المبحث الثامن : التزامات مزود الخدمة في شأن شهادة المصادقة .</b>
١٧٢	<b>المبحث التاسع : حالات تعليق العمل بشهادة المصادقة الإلكترونية .</b>
١٧٤	<b>أولاً : حالات تعليق العمل بالشهادة .</b>

الصفحة	الموضوع
١٧٤	١- بناء على طلب صاحب الشأن .
١٧٥	٢- تعليق الشهادة التي سلمت بناءً على معلومات مغلوطة أو مزيفة .
١٧٧	٣- إلغاء الشهادة بسبب إنتهاك منظومة إحداث الإمضاء .
١٧٨	٤- تعليق الشهادة متى استعملت بغرض التدليس .
١٧٩	٥- تعليق الشهادة بسبب تغيير البيانات المتضمنة فيها .
١٨٠	ثانياً : إعلام صاحب الشهادة بقرار التعليق .
١٨٢	المبحث العاشر : حالات إلغاء الشهادة .
١٨٢	١- طلب صاحب الشهادة .
	٢- وفاة الشخص الطبيعي وإنحلال الشخص المعنوي .
١٨٣	٣- إلغاء الشهادات التي سبق تعليقها بصفة مؤقتة .
	المبحث الحادى عشر : التزام صاحب الشهادة بسرية وسلامة منظومة إحداث التوقيع الإلكتروني .
١٨٦	المبحث الثاني عشر : الإلتزام بالتعويض .
١٨٨	المبحث الثالث عشر : تبادل الاختصاصات بين مزودي الخدمة .
١٩٤	

### الفصل الثالث

الأحكام المتعلقة بالشهادات	
٢٠٠	وخدمات التصديق في قانون إمارة دبي
٢٠٢	المبحث الأول : مراقب خدمات التصديق .

الصلحة	الموضوع
٢٠٤	للبحث الثاني : واجبات مزود خدمات التصديق .
٢٠٥	الطلب الأول : التزامات وواجبات عامة .
٢٠٦	الطلب الثاني : الثقة في النظم والإجراءات والموارد البشرية .
٢٠٧	١- الموارد المالية والبشرية والموجودات داخل منطقة الإختصاص .
٢٠٨	٢- مدى الثقة في أجهزة وبرامج الحاسوب الأخرى .
٢٠٩	٣- إجراءات معالجة وإصدار الشهادات .
٢١٠	٤- المعلومات الخاصة بالمتقعين على الشهادات .
٢١١	٥- إنتظام ومراجعة الحسابات من جهة مستقلة .
٢١٢	٦- التأكيد على وجود الخدمات السابقة (الإعلان) .
٢١٣	٧- الإختصاص القضائي .
٢١٤	٨- مدى التناقض بين القوانين الخاضع لها مزود الخدمة وقانون الإمارة .
٢١٥	الطلب الثالث : مضمون الشهادة .
٢١٦	أ- هوية مزود خدمات التصديق .
٢١٧	ب- السيطرة على أداة التوقيع .
٢١٨	ج- تاريخ سريان أداة التوقيع .
٢١٩	د- وجود قيود على الغرض أو القيمة من أداة التوقيع .
٢٢٠	هـ- قيود في شأن مسؤولية مزود خدمات التصديق .
٢٢١	الطلب الرابع : المسئولية المدنية ، التعويض ،
٢٢٢	أولاً : المسئولية العقدية .
٢٢٣	ثانياً : المسئولية التكميرية .
٢٢٤	الطلب الخامس : حالات عدم المسئولية .

الصفحة	الموضوع
٢٢٢	١- تقدير نطاق ومدى المسئولية .
٢٢٥	المبحث الثالث : تنظيم عمل مزودي خدمات التصديق.
	الفصل الرابع
	توثيق المعاملات الإلكترونية في القانون المصري
٢٢٨	المبحث الأول : سلطة منع الترخيص « هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات » .
٢٣٠	أولاً : إنشاء الهيئة وأهدافها .
٢٣١	١- تشجيع وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .
٢٣٢	٢- نقل التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة منها .
٢٣٤	٣- زيادة فرص تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها .
٢٣٥	٤- تنمية الجهات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات .
٢٣٦	٥- توجيه وتشجيع وتنمية الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات .
٢٣٨	٦- رعاية المصالح المشتركة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات .
٢٤٠	٧- دعم البحوث والدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
٢٤٢	٨- تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال المعاملات الإلكترونية .
	٩- تنظيم نشاط خدمات التوقيع الإلكتروني وغيرها من الأنشطة في مجال المعاملات الإلكترونية

**الصفحة**

**الموضوع**

٢٤٣

وصناعة تكنولوجيا المعلومات.

٢٤٤

ثانياً؛ اختصاصات الهيئة.

١- إصدار وتجديد التراخيص الازمة لداولة انشطة

٢٤٥

خدمات التوقيع الإلكتروني.

٢- تحديد معايير منظومة التوقيع الإلكتروني على

٢٤٦

نحو يؤدي إلى ضبط مواصفاتها الفنية.

٣- تلقى الشكاوى في شأن انشطة التوقيع

الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا

٢٤٧

المعلومات.

٤- تقييم الجهات العاملة في مجال انشطة تكنولوجيا

المعلومات وتحديد مستوياتها الفنية بحسب نتائج

٢٤٧

التقييم.

٥- تقديم المشورة الفنية في شأن المنازعات بين

٢٤٨

الأطراف ذات العلاقة بأنشطة التوقيع الإلكتروني.

٦- تقديم المشورة الفنية إلى الجهات العاملة في مجال

٢٤٩

أنشطة تكنولوجيا المعلومات وتدريب العاملين فيها.

٧- إقامة المعارض والمؤتمرات والندوات المتخصصة في

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخلياً

٢٤٩

وخارجياً.

٨- إنشاء الشركات التي تساعد على تنمية صناعة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المساعدة

فيها.

٢٥٠

٩- إيداع وقيد النسخ الأصلية لبرامج الحاسوب الآلي

٢٥٠

وقواعد البيانات.

## الموضوع

الصفحة

٢٥١

٢٥١

٢٥٢

٢٥٤

٢٥٧

٢٦١

ثالثاً : مالية الهيئة وإدارتها .

- اختصاصات مجلس الإدارة .

لولاً : نظم وقواعد التوقيع والمعاملات الإلكترونية .

ثانياً : ضمانات الترخيص لمزودي خدمات التصديق .

المبحث الثاني : مزود خدمات التصديق .

المبحث الثالث : شهادات التصديق الإلكترونية .

### الباب الثالث

#### حجية التوقيع الإلكتروني

دوره في الإثبات

##### الفصل الأول

#### الحجية والإثبات الإلكتروني

في قانون أستراليا

٢٧٠

- الاعتراف بالشهادات والتوقعات الإلكترونية الأجنبية .

##### الفصل الثاني

#### حجية التوقيع الإلكتروني

والشهادات في القانون التونسي

٢٧٧

المبحث الأول : حجية التوقيع الإلكتروني .

المبحث الثاني : دور الوثيقة الإلكترونية في الإثبات .

المبحث الثالث : حجية شهادات المصادقة الإلكترونية

٢٩٦

الأجنبية .

##### الفصل الثالث

#### حجية التوقيع الإلكتروني

في قانون إمارة دبي

٢٩٨

المبحث الأول : حجية التوقعات والشهادات الإلكترونية .

الصفحة	الموضوع
٣٠٣	المبحث الثاني : واجبات الموقع .
٣٠٥	المبحث الثالث : الإعتراف بالشهادات والتوقیعات الإليكترونية - الأجنبية .
٣٠٥	١- القاعدة العامة .
٣٠٦	٢- الإعتراف بالشهادات الأجنبية .
٣٠٨	٣- الإعتراف بالتوقیعات الإليكترونية الأجنبية .
٣١٠	٤- إتفاق الأطراف .
٣١١	٥- إستثناءات من نطاق سريان التوقيع الإلكتروني الأجنبي وشهادات التوثيق الإلكترونية الأجنبية .
	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>الحجية والإثبات الإلكتروني</b>
٣١٣	<b>في القانون المصري</b>
	<b>المبحث الأول : التوقيع والكتابة في ظل القواعد التقليدية ،</b>
٣١٥	ودورها في الإثبات .
٣١٥	- التمييز بين المحرر والتصرف القانوني الثابت فيه .
٣١٦	- الكتابة شرط لانعقاد بعض التصرفات القانونية .
٣١٧	- الكتابة شرط لنفاذ التصرف القانوني .
٣١٧	- نطاق الإثبات بالكتابة .
٣١٨	- مدى تعلق القاعدة بالنظام العام .
٣١٩	- إثبات ما يخالف أو ما يجاوز الكتابة .
٣٢١	- وسائل الإثبات بالكتابة .
٣٢١	أولاً : المحررات الرسمية .
٣٢١	- شروط المحررات الرسمية .
٣٢٢	- حجية الورقة الرسمية .

الصفحة	الموضوع
٢٢٢	١- حجية أصل الورقة .
٢٢٣	٢- مدى حجية صور الأدلة الرسمية .
٢٢٣	الحالة الأولى : عند وجود أصل الورقة الرسمية .
٢٢٣	الحالة الثانية : عدم وجود أصل الورقة الرسمية .
٢٢٣	الفرض الأول : حالة الصورة الرسمية .
٢٢٣	الفرض الثاني : الصورة الرسمية الماخوذة عن الصورة الأصلية .
٢٢٣	الفرض الثالث : الصور الرسمية للصور الماخوذة عن الصورة الأصلية .
٢٢٤	ثانياً : الأوراق العرفية :
٢٢٤	النوع الأول : المحررات العرفية المعدة للإثبات .
٢٢٥	أولاً : الشروط .
٢٢٥	١- الكتابة .
٢٢٥	٢- التوقيع .
٢٢٥	- حجية المحررات العرفية في الإثبات .
٢٢٧	النوع الثاني : المحررات العرفية غير المعدة للإثبات .
٢٢٨	١- الرسائل والبرقيات .
٢٢٨	٢- الدفاتر التجارية .
٢٢٩	٣- الدفاتر والأوراق المنزلية .
٢٢٩	٤- التأشير على سند الدين الذي يحتفظ به الدائن .
٢٣٠	المبحث الثاني : التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية
٢٣١	كدليل للإثبات في حالة وجود نص قانوني .
٢٣٢	المطلب الأول : شروط الدليل الكتابي ومدى توافرها
٢٣٣	في التوقيع الإلكتروني .

الصفحة	الموضوع
٢٣٣	الشرط الأول : مدى إمكانية قراءة الدليل .
٢٣٤	الشرط الثاني : استمرارية الدليل .
٢٣٥	الشرط الثالث : عدم قابلية الدليل للتعديل .
٢٣٦	المطلب الثاني : وظيفة التوقيع الإلكتروني .
٢٣٦	أولاً : تمييز هوية صاحب التوقيع .
٢٣٨	ثانياً : التعبير عن إرادة صاحب التوقيع .
٢٣٩	ثالثاً : التوقيع يدل على حضور صاحب التوقيع .
٢٤٠	- الأمان والثقة الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني .
٢٤٤	المطلب الثالث : مدى صحة الإتفاق على حجية التوقيع الإلكتروني .
٢٤٥	- مدى صحة الإتفاقيات المتعلقة بحجية التوقيع الإلكتروني .
٢٤٧	- علاقة هذه الإتفاقيات بنظام إبرام العقود - خاصة عقود الإنذاع والشروط التعسفية .
٢٤٩	المطلب الرابع : حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في حالة عدم وجود إتفاق ينظم حجيته .
٢٥٠	الفرع الأول : الاعتداد بالتوقيع الإلكتروني بناءً على قناعة القاضي .
٢٥٠	أولاً : التوقيع الإلكتروني أقرب إلى الإحتمال .
٢٥٢	ثانياً : الإعتراف للتوقيع الإلكتروني بحجية كاملة في ظل توافر شروط معينة .
٢٥٤	الفرع الثاني : قبول التوقيع الإلكتروني في الحالات التي لا يجب الإثبات فيها بالكتاب .

## الموضوع

الصلة

- أولاً : مدى جدية التوقيع الإلكتروني في إثبات التصرفات التجارية .  
 ثانياً : جدية التوقيع الإلكتروني في إثبات التصرفات التي لا تتجاوز قيمتها حدّاً معيناً.  
 ثالثاً : مبدأ الثبوت بالكتابة والتوقيع الإلكتروني .  
 رابعاً : جدية التوقيع الإلكتروني وحالة تعذر الحصول على دليل كتابي أو تعذر تقديمها .  
**المبحث الثالث : جدية التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية في القانون المصري .**  
 المطلب الأول : نطاق جدية التوقيع الإلكتروني .  
**الفرع الأول : التعريف بمعاملات القانونية - محل - حجية التوقيع الإلكتروني .**

الشروط :

- أولاً : الواقعة محددة .  
 ثانياً : أن تكون الواقعة معكنة .  
 ثالثاً : الواقعة محل نزاع .  
 رابعاً : أن تكون الواقعة متعلقة بالدعوى .  
 خامساً : أن تكون الواقعة منتجة في الدعوى .  
 سادساً : أن تكون الواقعة جائزة الإثبات .  
**الفرع الثاني : قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية وشروط صحة التوقيع الإلكتروني .**

٢٨٦

الإلكتروني .

٢٨٦

- شروط صحة التوقيع في المحرر الرسمي .

٢٨٨

- شروط صحة التوقيع في المحرر العرفي .

الصفحة	الموضوع
٣٨٨	- التوقيع في المحرر العرفى وشروط صحته .
٣٩٠	- التوقيع على بياض .
٣٩٢	- التوقيع العرفى المؤثق - المصدق عليه .
٣٩٢	- إنكار التوقيع العرفى ودعوى تحقيق الخطوط «المضامنة» .
٣٩٤	- حالة خاصة : الإعتراف ببصمة الختم وإنكار التوقيع بها .
	<b>الفرع الثالث : الضوابط الفنية والتقنية الازمة لصحة التوقيع الإلكتروني .</b>
٣٩٧	الطريقة الأولى : التوقيع الكودي .
٣٩٨	الطريقة الثانية : التوقيع البيومترى .
٣٩٩	الطريقة الثالثة : التوقيع بالقلم الإلكتروني .
٤٠٠	الطريقة الرابعة : التوقيع الرقمي .
	<b>المطلب الثاني : نطاق حجية الكتابة الإلكترونية والمحرات الإلكترونية .</b>
٤٠٤	<b>الفرع الأول : نطاق حجية المحرات الإلكترونية من حيث نوع المحرر ونوع المعاملة القانونية .</b>
٤٠٦	<b>الغصن الأول : نطاق الحجية من حيث نوع المحرات الإلكترونية .</b>
٤٠٧	<b>أولاً : الكتابة الإلكترونية :</b>
٤٠٧	١- الكتابة في صورتها التقليدية .
٤١٠	٢- الكتابة الإلكترونية .
٤١١	٣- المصنفات الرقمية .

	الموضوع
الصفحة	
٤١٢	بـ- المصنفات متعددة الوسائط (الدعامات) . ثانياً : المحررات الإلكترونية :
٤١٤	١- المحرد الرسمي
٤١٥	٢- المحرد الإلكتروني الرسمي .
٤١٧	٣- المحرد العرفي .
٤١٩	<b>الفصل الثاني : نطاق الحجية من حيث نوع المعاملة القانونية .</b>
٤٢٣	<b>الفرع الثاني : حجية صور المحررات الإلكترونية .</b>
٤٢٦	<b>الفرع الثالث : قانون الإثبات في المعاملات المدنية التجارية - كقانون مكمل - في شأن شروط صحة الكتابة والمحررات الإلكترونية .</b>
٤٣٣	<b>الفرع الرابع : الشروط التقنية والفنية لصحة الكتابة والمحررات الإلكترونية .</b>
٤٣٦	<b>المطلب الثالث : شروط حجية التوقيع الإلكتروني والكتابه والمحررات الإلكترونية .</b>
٤٤١	<b>الفرع الأول : شروط حجية التوقيع الإلكتروني .</b>
٤٤٣	<b>الشرط الأول : إرتباط التوقيع الإلكتروني بالموقع دون غيره .</b>
٤٤٤	<b>الشرط الثاني : سيطرة الموقع دون غيره على الوسيط الإلكتروني .</b>
٤٤٤	<b>الشرط الثالث : إمكانية كشف أي تبديل أو تعديل في بيانات التوقيع الإلكتروني .</b>
٤٤٦	<b>الفرع الثاني : شروط حجية المحررات الإلكترونية .</b>

**الصفحة**

**الموضوع**

٤٤٨	المبحث الرابع : شهادات التصديق الوطنية والتوفيق الإلكتروني وشهادات التصديق الأجنبية .
٤٥٠	المطلب الأول : شهادات التصديق والتوفيق في قانون أسترال - النموذجي .
٤٥١	أولاً : القاعدة الأولى .
٤٥١	ثانياً : القاعدة الثانية .
٤٥١	ثالثاً : القاعدة الثالثة .
٤٥٢	رابعاً : القاعدة الرابعة .
٤٥٣	خامساً : القاعدة الخامسة .
٤٥٣	المطلب الثاني : شهادات التصديق ومزودي الخدمة في القانون المصري .
٤٥٤	أولاً : التعريف بشهادات التصديق - الشهادات الرقمية - .
٤٥٦	ثانياً : الترخيص لمزودي خدمات التصديق وشروطه .
٤٥٦	ثالثاً : بيانات شهادة التصديق .
٤٥٨	رابعاً : سرية البيانات .
٤٦١	المطلب الثالث : شهادات التصديق والتوفيق في القانون المصري .
٤٦٣	الباب الرابع <b>الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني</b> <b>الفصل الأول</b> <b>الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني</b> <b>والمحرات الإلكترونية في فرنسا</b>

الصفحة	الموضوع
٤٧٧	الفصل الثاني
الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني والمحروقات الإلكترونية في دوقيه لكسبريج	الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية
الفصل الثالث	الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية
٤٨٧	والتوقيع الإلكتروني في القانون التونسي المبحث الأول : جريمة عدم مراعاة المواصفات - من قبل مزود الخدمة .
٤٨٩	المبحث الثاني : جريمة التعامل في البيانات الإلكترونية بدون ترخيص .
٤٩٢	المبحث الثالث : جريمة التصريح عمداً بمعطيات خاطئة
٤٩٥	المبحث الرابع : جريمة الاعتداء على البيانات المشفرة .
٤٩٩	المبحث الخامس : حماية المعطيات والبيانات الشخصية .
٥٠٣	المبحث السادس : جريمة إفشاء الأسرار .
٥٠٦	المبحث السابع : الضبطية القضائية وإلغاء الترخيص .
٥١١	المبحث الثامن : حق التعويض وانقضاء الدعوى الجنائية صلحاً .
٥١٣	
الفصل الرابع	
الحماية الجنائية للمعاملات الإلكترونية	
والتوقيع الإلكتروني في القانون الإماراتي	
المبحث الأول : جريمة نشر الشهادة .	
المبحث الثاني : جريمة نشر الشهادة بقصد الإحتيال .	
المبحث الثالث : جريمة تزييف الطلب .	
المبحث الرابع : جريمة إفشاء الأسرار .	

الصفحة	الموضوع
٥٣٠	<b>المبحث الخامس : جريمة مخالفة حكم القانون - جريمة عامة - .</b>
٥٣٢	<b>المبحث السادس : جرائم الشخص الاعتباري .</b>
٥٣٤	<b>المبحث السابع : عقوبة المصادرية .</b>
٥٣٦	<b>المبحث الثامن : إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .</b>
٥٣٧	<b>المبحث التاسع : المحاكم .</b>
<b>الفصل الخامس</b>	
<b>الحملية الجنائية</b>	
٥٣٨	<b>في القانون المصري</b>
<b>المبحث الأول: جريمة إصدار شهادات التصديق الإلكتروني بدون ترخيص .</b>	
٥٤٠	<b>المبحث الثاني: إتلاف وتزوير التوقيع أو الوسيط أو المحرر الإلكتروني .</b>
٥٤٢	<b>أولاً : السلوك الإجرامي .</b>
٥٤٢	<b>ثانياً : الركن المعنوي .</b>
<b>المبحث الثالث: إستعمال توقيع أو وسيط أو محرر إلكتروني تالف أو مزور .</b>	
٥٤٥	<b>المبحث الرابع: جريمة إفشاء سرية البيانات الإلكترونية ومزاولة النشاط بدون ترخيص .</b>
٥٤٩	<b>الصورة الأولى: مزاولة النشاط بدون ترخيص .</b>
٥٤٩	<b>الصورة الثانية: جريمة إفشاء الأسرار .</b>
<b>المبحث الخامس: الحصول - بطريق غير مشروع - على التوقيع أو الوسيط أو المحرر الإلكتروني .</b>	
٥٥٣	

## الموضوع

الصفحة	الصيغة الأولى : الطريق غير المشروع .
٥٥٢	الصيغة الثانية : أولاً : الإختراق .
٥٥٦	ثانياً : فعل الاعتراف والتعطيل .
٥٥٨	المبحث السادس : جريمة التقاус عن موافاة الهيئة باليبيانات والمعلومات والإحصاءات .
٥٦٠	المبحث السابع : جرائم الشخص الإعتبارى .
٥٦٢	المبحث الثامن : العقوبات والضبطية القضائية .
٥٦٣	الفصل السادس

## جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكتروني

٥٦٥	في مشروع قانون التجارة الإلكترونية المصري
٥٦٥	المبحث الأول : التعريف بالجريمة .
٥٦٨	المبحث الثاني : الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني .
٥٦٩	المطلب الأول : الدخول بطريق الغش على قاعدة بيانات تتعلق بالتوقيع الإلكتروني .
٥٧٢	المطلب الثاني : جريمة صنع أو حيازة برنامج لإعداد توقيع إلكتروني .
٥٧٨	المطلب الثالث : جريمة تزوير وتقليد المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني .
٥٨٥	المبحث الثالث : جريمة فض مفاتيح التشفير في المشروع المصري .
٥٩٠	المبحث الرابع : جريمة إذاعة واستعمال المحررات والتوقيعات الإلكترونية والشفرات دون
٥٩٥	مسوغ قانوني .

- ملحق الكتاب .

الصفحة	الموضوع
٥٩٥	- الملحق رقم (١) .
٦٠٧	- الملحق رقم (٢) .
٦١٥	- الملحق رقم (٣) .
٦٢٣	- قائمة المراجع .
٦٢٩	- للمؤلف .
٦٢٣	- الفهرس .

رقم الإيداع

٢٠٠٨ / ١٣٦٥٦